فالثاني غير الاول والى هذه القاعدة اشار السيوطي بقوله

ان من القواعد المشتهرة ... اذا اتت نكرة مكررة
تغايرا وان يعرف ثاني ... توافقا كذا المعرفان
شاهدها الذي رويناه مسندا ... لن يغلب اليسر بين عسرا

واورد على اعادة النكرة نكرة قوله تعالى وهو الذي في السماء اله
وفي الارض اله فان اله نكرة واعيد نكرة فيقتضي ان الاله الثاني
غير الاول فيلزم تعدد الاله وهو باطل واجيب بان القاعدة اغلبية
واورد على اعادة النكرة معرفة قوله تعالى صلحا والصلح خير فمقتضى
القاعدة ان الثاني عين الاول مع انه غيره لان الاول الصلح بين
الزوجين والثاني اعم والجواب ان القاعدة اغلبية كما تقدم والله اعلم
كما ارسلنا الى فرعون رسولا هو موسى عليه الصلاة والسلام وقوله
فعصى فرعون الرسول اي المتقدم وتمامها فاخذناه اخذا وبيلا اي شديدا
عن قسيمه بالبا والفرق بينه وبين القسم بدون با اعتبار ذكره
انتهى
فهما شي واحد متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا واما الفرق بينه
وبين المقسم بسم او له محققة توضيحه ان المقسم هو الامر الكلي
الصادق على الاقسام الشامل لها والقسم هو الاخص المندرج تحته
ويقال لذلك الاخص ايضا قسيم بالنظر لبقية الاقسام فهو شي واحد
يقال له قسم وقسيم باعتبارين مختلفين فالكلمة بالنظر للاسم والفعل
والحرف يقال لها مقسم وكل من الاسم واخويه يقال له قسم بالنظر
لاندراجه تحت الكلمة وقسيم بالنظر لكونه كل واحد مباينا للاخر ومندرجا
معه تحت امر كلي انتهى ... بالخفض واختص بالاسم لان كل مجرور مخبر
عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فلا يجر الا الاسم ... والخفض معناه لغة
ضد الرفع الخ وهو الخضوع والتذلل يقال انخفض فلان لفلان خضع وتذلل
له ويطلق على الانحنا ... واصطلاحا عطف على لغة ... الكسرة وهي
معلومة فالمراد بها الخفضة ... ويلتاب عنها المراد به الفتحة والياء وسياتي
ايضاح ذلك ... مجرور بالمضاف وهو الصحيح خلافا لمن قال الجر بالاضافة
وهي معنى بين المضاف والمضاف اليه ... ولا ثالث لهما الاولى ان يقول

ولا
الاولى حذف الجار والاسم وكان بالحرف



ولا زائد عليهما وقد يقال يلزم من نفي الثالث نفي كل واحد منها اي
من الامور الزائدة كالجر بالتبعية والتوهم الخ ... على الصحيح مقابله
اثبات الخفض بنفس الاضافة وبالجر المقدر واثبات الخفض بالتبعية
نحو مررت بزيد الفاضل وغلام هند الفاضلة وبالمجاورة نحو هذا جحر ضب
خرب بجر خرب على ورنه المجرور وكان حقه الرفع لانه نعت لجحر المرفوع على
الخبرية وبالتوهم نحو ليس زيد قايما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في خبر
ليس كما هو الكثير الغالب والاصح رجوع هذه الاقسام للجر بالحرف او الاسم
لان التابع في غير البدل مجرور بما جر به متبوعه وهو اما الحرف او الاسم
وفي البدل بحرف او اسم مماثل لجر متبوعه ~~وهو اما الحرف~~ لا بالتبعية وان
الجر بالمجاورة يرجع للجر بالمضاف فالحركة في خرب ليست حركة اعراب بل حركة
الاعراب هي الضمة المقدرة التي منع من ظهورها حركة المجاورة والجر
بالتوهم يرجع للجر بالحرف المتوهم لا بنفس التوهم فقاعد معطوف على
قايما منصوب تقديرا بفتحة مقدرة على اخره منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة التوهم هذا خلاصة ما في هذا المقام ... واما القول بالجر بالاضافة
في غلام زيد الخ ففيها هنا بحث وهو انه قد وجدت اضافة الاسم الى الفعل
المضارع في نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فان ينفع
مضاف اليه يوم والاضافة من خصايص الاسما واجيب بان المضاف اليه
ليس هو الفعل بل هو الاسم المأول من ان والفعل وان لم تكن ان موجودة
ولا مقدرة اي هذا يوم النفع فينفع وان لم يكن اسما حقيقة فهو في حكم
الاسما وبان الفعل في مثل هذا مجرد عن الزمان لغرض من الاغراض هنا
فهو فعل صورة وفي الحقيقة هو اسم فتنبه ... ليس زيد قايما ولا قاعد
ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على الفتح لا محل له من
الاعراب وزيد اسمها وقايما خبرها منصوب بفتحة ظاهرة والواو حرف عطف
مبني على الفتح لا محل له من الاعراب ولا حرف نفي لا عمل له مبني على السكون
لا محل له من الاعراب وقاعد في محل نصب معطوفا على قايما كونه فالعا ا
وحقه النصب او تقول منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة حرف الجر المتوهم وجوده فالبتامل انتهى ... هذا جحر ضب الخ

Copyright © King Saud University